٢٠,٠٠٠ عامل عام ١٩٧٣. ويذكر فان أركادي ان التغير في البنية الصناعية كان ناتجاً عن تسارع النمو في قطاعات مواد البناء والمقاولات الفرعية وخاصة في صناعة الملابس. فقد تمت صناعة الملابس بمعدل ٣٠٪ في السنة بداية من عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٢[١٧]. وخلال الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٧٩ انخفضت حصة الصناعة من ٦٪ الى ٤,٤٪ عام ١٩٧٩ من الدخل القومي[١٨].

ويؤكد أبو كشك[١٩] ان عدد الوحدات الصناعية في انخفاض من سنة لأخرى، وقد كانت هذه النسبة أكبر من ٥٪ خلال الفترة ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩. وتشكل هذه المعطيات، لأول وهلة، تناقضاً مع النتائج التي تم الوصول اليها من خلال العينة التي قام بدراستها، حيث وجد أن ٥٦٪ من مجموع المصانع التي تم الاتصال بها قد أقيمت بعد عام ١٩٦٧. ويذكر ان التفسير لهذا التناقض هو ان الكثير من المصانع التي أقيمت قبل عام ١٩٦٧ وتلك التي أقيمت بعد ذلك العام لم تستطع الثبات في السوق، بسبب المنافسة التي واجهتها وسوء الأوضاع والسياسة التي عانت منها. لهذا كان عدد الوحدات التي تقام سنوياً أقل من عدد الوحدات التي تخرج من حقل الانتاج خلال تلك السنة.

ومما لا شك فيه ان الحوافز الاقتصادية التي كانت تقدمها السلطة الاسرائيلية للمصدرين المحليين، لعبت دوراً ايجابياً في حركة التجارة عبر الحدود المفتوحة وفي حدود معينة في تكييف الانتاج الزراعي والصناعي ليستجيب لضرورات الاقتصاد الاسرائيلي وعلاقته بالانتاج والسوق المحليين. فقد بلغت هذه الحوافز المالية المدفوعة عام ١٩٧٠ حوالى ثلاثة ملايين وربع المليون ليرة اسرائيلية (أسعار عام ١٩٧٠). نالت منها صناعتا الصابون والزيوت ثلثي هذه القيمة مناصفة تقريباً[٢٠].

ولكن محصلة هذه الحركة التجارية عبر الحدود المفتوحة كانت سلبية في معظمها. فقد حافظت على التجارة ولم تساعدها على التوسع ولم تساعد على ازدهار الضفة والقطاع رغم ان توقفها فجأة سيؤدي الى مشكلات انتقالية لحين ايجاد أسواق بديلة، وخاصة لبعض المنتجات الزراعية[٢١].

واذا ما تناولنا المشكلة الحضارية والإنسانية فان الاحاطة بها تصبح أكثر صعوبة. ولكننا نأمل أن نقدم في هذا الجزء بعض ملامح قطاع الخدمات ودور العمالة. ونأمل ان نقدم كذلك أبعاداً أخرى عند بحث موضوع «الإنسان».

ومما يساعد على فهم حجم التغير في طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية القاء نظرة سريعة على قضيتين:

١ ــ نمو حجم العاملين بأجر من سكان الأرض المحتلة، سواء كان ذلك في السوق المحلي أم في السوق الاسرائيلي.

٢ ــ آثار هذا النمو على البنية الاجتماعية.

وتبين الاحصاءات نمواً سريعاً في حجم العمالة بمقدار ٦٩,٩٪ ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٤[٢٢]، ولكن هذا النمو السريع لم يأت نتيجة سياسة اقتصادية وطنية في الضفة والقطاع ولكنه جاء استجابة لحاجة السوق الاسرائيلي للعمل المأجور الرخيص. ولم تتحول هذه الأجور الى بناء بضائع رأسمالية في الأرض المحتلة ولكنها بقيت في حيز الاستهلاك تخضع لتأثيرات اجتماعية ناتجة عن عملية التحديث غير المنضبطة، والمتمثلة في المحاكاة